القوى الخارجية في الساحل الافريقي: بين الو اقعية التنافسية والليبرالية التعاونية

External Powers in the African Sahel: Between Competitive Realism and Cooperative Liberalism



طاهر دحموح

باحث دكتوراه في العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. (الجزائر)

tahardahmouh@gmail.com

تاريخ الارسال:2026/02/11 تاريخ القبول: 2026/05/26 تاريخ النشر: 2026/06/10.

الملخص:

يشهد إقليم الساحل الأفريقي تزايداً ملحوظاً في تدخلات القوى الخارجية، مدفوعاً بتحديات أمنية واقتصادية وبيئية معقدة؛ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة هذه التدخلات من خلال عدستين نظريتين رئيسيتين في العلاقات الدولية: الواقعية التنافسية والليبرالية التعاونية. يبرز المقال بأن سلوك القوى الخارجية في الساحل هو مزيج معقد من دوافع واقعية تسعى لتحقيق المصالح الذاتية وتوسيع النفوذ، ودوافع ليبرالية تركز على التعاون المشترك وبناء المؤسسات لمواجهة التحديات العابرة للحدود. ومع ذلك، فإن التنافس الواقعي غالباً ما يطغى على الجهود التعاونية، مما يعقد مساعي تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: *الساحل الأفريقي، القوى الخارجية، الواقعية التنافسية، الليبرالية التعاونية، الأمن، التنمية، العلاقات الدولية.*

تصنيف جال: *F50, F51, F52, F53, F59.*

Abstract : *The Sahel region in Africa is witnessing a significant increase in interventions by external powers, driven by complex challenges related to security, economy, and the environment. This study aims to analyze the nature of these interventions through two major theoretical approaches in international relations:* ***competitive realism*** *and* ***cooperative liberalism****.*

The article highlights that the behavior of external powers in the Sahel is a complex mixture of pragmatic motivations aimed at serving their own interests and expanding their influence, and liberal motivations centered on cooperation and the establishment of institutions to address transnational challenges.

However, pragmatic competition often overshadows cooperative efforts, thereby complicating initiatives aimed at achieving stability and sustainable development in the region.

Keywords*: African Sahel, external powers, competitive realism, cooperative liberalism, security, development, international relations.*

JEL Classification*: F50, F51, F52, F53, F59*

مقدمة:

تعدّ منطقة الساحل الأفريقي من أكثر الأقاليم هشاشة في القارة الأفريقية، نظرًا لتداخل عوامل بنيوية أمنية وسياسية واقتصادية أسهمت في إضعاف الدولة الوطنية وتعميق مظاهر عدم الاستقرار؛ فقد تزامن ضعف المؤسسات مع تصاعد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وانتشار الجريمة المنظمة، وتكرار الانقلابات العسكرية، الأمر الذي حوّل المنطقة إلى مصدر قلق متزايد على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، أصبح الساحل الإفريقي مجالًا لتدخلات متعددة من قوى دولية وإقليمية ومنظمات دولية، اتخذت أشكالًا أمنية وعسكرية وتنموية متنوعة، مما أثار نقاشًا أكاديميًا واسعًا حول طبيعة هذه التدخلات ودوافعها وحدود فعاليتها.

تكتسب دراسة هذه التدخلات أهمية خاصة لأن منطقة الساحل الأفريقي تحولت إلى ساحة مركزية تُجسّد التفاعل المعاصر بين المدرستين الرئيسيتين في العلاقات الدولية: الواقعية التنافسية والليبرالية التعاونية؛ ففي هذه المنطقة الهشة، تتقاطع المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى مع الجهود متعددة الأطراف لمواجهة التهديدات غير التقليدية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية)، مما أدى إلى ظهور نمط تدخلات هجين يجمع بين أدوات القوة الصلبة و آليات القوة الناعمة(الآليات التعاونية والتنموية)، هذا الواقع يجعل الساحل مختبرًا ميدانيًا فريدًا لفهم حدود النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، ومدى قدرتها على تفسير الديناميكيات المعقدة للنظام الدولي الحالي، و من هنا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل متكامل يُساهم في تقييم فعالية التدخلات الخارجية، وكشف أسباب محدودية تحقيق الاستقرار الإقليمي المستدام، والمساعدة في صياغة مقاربات أكثر تماسكًا تجاه التحديات الأمنية والتنموية المشتركة.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تفسير دوافع وآليات تدخل القوى الخارجية في منطقة الساحل الأفريقي، مع التركيز على تحليل طبيعة التفاعل القائم بين منظوري الواقعية التنافسية والليبرالية التعاونية، وكشف الطابع الهجين الذي تتسم به معظم هذه التدخلات، وتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي وبناء السلام المستدام.

وعلى إثر هذا التقديم تطرح الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية :**كيف يمكن تفسير دو افع وآليات تدخل القوى الخارجية في منطقة الساحل الأفريقي في ضوء التفاعل بين الو اقعية التنافسية والليبرالية التعاونية؟**

ولتبسيط الإشكالية ومعالجتها، نطرح من خلال هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشمل:

1. ما المقصود بمفهومي الواقعية التنافسية والليبرالية التعاونية في إطار نظرية العلاقات الدولية؟
2. ما هي الخصائص الجيوسياسية والبيئية والأمنية التي تميز منطقة الساحل الأفريقي؟

3. كيف تفسر الواقعية التنافسية دوافع وأدوات التدخلات الخارجية في المنطقة؟
4. كيف تنظر الليبرالية التعاونية إلى هذه التدخلات ذاتها؟
5. ما هي مظاهر التفاعل الهجين بين المنظورين في الممارسة الفعلية، وما حدود الفعالية التي أنتجتها هذه التدخلات حتى الآن؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار ما يترتب عليها، تقترح الدراسة الفرضيات الآتية:

1. تتسم تدخلات القوى الخارجية في الساحل بطابع هجين يجمع بين أدوات القوة الصلبة المرتبطة بالواقعية التنافسية وآليات القوة الناعمة المرتبطة بالليبرالية التعاونية.
2. تميل الدوافع الواقعية التنافسية إلى الغلبة على الجهود التعاونية الليبرالية، مما يحد من القدرة على تحقيق استقرار مستدام ويعمق في كثير من الأحيان حالة عدم الاستقرار.
3. يؤدي التداخل غير المنسجم بين المنظورين إلى سياسات متضاربة الأهداف، فتكون النتائج الفعلية أقل فعالية مما هو متوقع في مواجهة التحديات المشتركة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، مدعومًا بالمنهج المقارن بين الإطارين النظريين، مع الاستناد إلى المصادر من كتب ومقالات علمية محكمة وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك مع التركيز الزمني على الفترة منذ تصاعد الأزمة الأمنية بعد عام 2011 وحتى الوضع الراهن.

وبناءً على ما تقدم، نتناول الموضوع من خلال النقاط التالية:

1. تقديم المفاهيم النظرية الأساسية (الواقعية التنافسية والليبرالية التعاونية).
2. توضيح الإطار الجغرافي والاستراتيجي والبيئي لمنطقة الساحل الأفريقي.
3. القوى الخارجية من عدسة واقعية تنافسية.
4. القوى الخارجية من عدسة ليبرالية تعاونية.
5. دراسة التفاعل الهجين بين المنظورين والنتائج المترتبة عليه مع الخلاصة والتوصيات.

1. مفهوم الو اقعية التنافسية والليبرالية التعاونية

تشكل الواقعية التنافسية (Réalisme compétitif) والليبرالية التعاونية (Libéralisme coopératif) إطارين نظريين أساسيين في دراسة العلاقات الدولية، يقدمان تفسيرات متعارضة جزئياً لسلوك الدول والنظام الدولي ككل، مع إمكانية تداخلهما في نموذج هجين يعكس تعقيد الديناميكيات الجيوسياسية في مناطق هشة مثل الساحل الأفريقي (بوقارة، 2021، ص ص 139–224).

تُعدّ الواقعية التنافسية، كما صاغها هانز مورغانثاو(Hans Morgenthau) ، إحدى الرؤى الأساسية في دراسة العلاقات الدولية التي تنطلق من افتراض جوهري مفاده أن النظام الدولي فوضوي بطبيعته وخالٍ من أي سلطة مركزية عليا قادرة على ضمان الأمن أو فرض النظام، مما يجبر الدول – باعتبارها الفاعل الرئيسي – على الاعتماد الكامل على قدراتها الذاتية في إطار ما يُعرف بـ: "المساعدة

الذاتية"، وذلك بهدف تعظيم قوتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى والحصول على ما يُسمى "المكاسب النسبية"، وهو ما يولّد في الغالب معضلة أمنية تجعل أي تقدم أمني لدولة ما يُنظر إليه كتهديد مباشر للآخرين، فيصبح المنطق السائد هو منطق المكاسب الصفرية أو شبه الصفرية، وتتحول المصالح الوطنية الأساسية المتمثلة في الأمن والقوة والثروة إلى المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية (مورغانثاو، 1960، ص ص 25–50).

وقد طوّر كينيث والتز (Kenneth Waltz) هذا التصور من خلال التركيز على البعد الهيكلي للفوضى الدولية التي سماها "الفوضى الهيكلية"، معتبرًا أن هذه الفوضى البنيوية هي التي تدفع الدول، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الداخلية، إلى السعي الدائم لتحقيق توازن القوى كآلية أساسية لضمان بقائها واستمرارها في ظل غياب الحماية الخارجية المضمونة (Waltz, 1979,pp 88-120) ؛ في حين يرى محمد السيد سليم (Mohamed El-Sayed Selim) من منظور عربي أن الواقعية الجديدة، رغم تركيزها الصحيح على الهيكل الدولي كمحدد رئيسي للسلوك، تبالغ في الاعتماد على القوة الصلبة بطريقة غربية نمطية، وتتجاهل في كثير من الأحيان الخصوصيات الإقليمية والسياقات المحلية المميزة للدول النامية (سليم، 2008، ص ص 120–145)؛

وفي الجهة المقابلة، تقدم الليبرالية التعاونية رؤية أكثر تفاؤلاً وانفتاحًا تجاه إمكانية التعاون الدولي، حيث تؤكد أن الدول قادرة على تحقيق مكاسب مطلقة من خلال الاعتماد المتبادل المعقد الذي يربط اقتصاداتها ومجتمعاتها وأمنها ببعضها البعض، وأن المؤسسات الدولية يمكنها أن تخفف من حدة الفوضى الأساسية وتُمكّن الدول من بناء تعاون مستدام وطويل الأمد، مستندة في ذلك إلى أفكار إيمانويل كانط (Immanuel Kant) حول إمكانية تحقيق السلام الدائم من خلال انتشار القيم المشتركة والتجارة الحرة والنظم الجمهورية، مع إضافة لاحقة مهمة من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye)تتمثل في إبراز الدور المتزايد للفاعلين غير الحكوميين والشبكات عبر الوطنية في تعزيز هذا التعاون (كانط، 1952، ص ص 15-40؛ Keohane & Nye, 1977, pp 20-50)، وتتجلى هذه الرؤى المتباينة بوضوح في سياق منطقة الساحل الأفريقي، حيث يفسر المنظور الواقعي التنافسي النشاط المكثف للقوى الخارجية على أنه صراع مفتوح على الموارد الاستراتيجية كاليورانيوم والذهب وممرات التجارة، و يظهر ذلك في إقامة قواعد عسكرية وتوسيع النفوذ، كما يظهر جليًا في تحول روسيا من خلال Africa Corps – التي حلت محل مجموعة فاغنر رسميًا في 2025 وأصبحت تحت إشراف مباشر لوزارة الدفاع الروسية – إلى قوة موازنة رئيسية في مواجهة التراجع الغربي، مستغلة مكافحة الإرهاب كغطاء شرعي لتعزيز شراكاتها مع الأنظمة المحلية .

في المقابل، يرى المنظور الليبرالي التعاوني في التدخلات الغربية السابقة محاولات جادة لبناء قدرات أمنية محلية مستدامة، وتقديم مساعدات إنسانية وتنموية، ودعم الحكم الراشد، والمشاركة في بعثات حفظ السلام متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن ظهور تحالف دول الساحل (AES) وإطلاق قوته العسكرية المشتركة (FU-AES) بقوام خمسة آلاف جندي نهاية عام 2025 يشير إلى توجه جديد نحو تعاون إقليمي ذاتي يسعى إلى مواجهة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود دون التقيد بشروط خارجية .ورغم التناقض النظري الظاهر بين المنظورين، يتجلى في الواقع الميداني لمنطقة الساحل نموذج هجين يجمع بينهما، إذ يهيمن المنطق التنافسي الواقعي في ظل تراجع النفوذ الغربي وتصاعد الشراكات الروسية، في حين تبقى الحاجة ملحة إلى عناصر التعاون الليبرالي لمعالجة التحديات العابرة للحدود كالإرهاب والتغير المناخي والجريمة المنظمة، مما يجعل الجمع بين الرؤيتين النظريتين أمرًا ضروريًا لفهم دقيق لطبيعة التدخلات الخارجية وآفاق تطورها في هذه المنطقة الحساسة (Dunne et al., 2013 , pp 100-150).

2. الحصر الجغرافي و الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الافريقي

1.2. تعريف منطقة الساحل الافريقي:

منطقة الساحل الأفريقي (بالإنجليزية: Sahel)، وتعني "الشاطئ" أو "الحافة" بالعربية، هي حزام انتقالي شبه قاحل يفصل بين الصحراء الكبرى شمالاً والسافانا الرطبة جنوباً، ويُعد مرحلة بيئية متدرجة تجمع بين الخصائص الصحراوية والاستوائية (Biasutti, 2019,pp 1-20) ليس للمنطقة حدود جغرافية أو سياسية ثابتة بدقة، إذ تختلف تعريفاتها حسب السياقات البيئية، المناخية، التنموية أو الأمنية (دحموح، 2018، ص 65)، مما يجعلها مفهوماً مرناً يتطور مع التحديات مثل تغير المناخ والأزمات الأمنية.

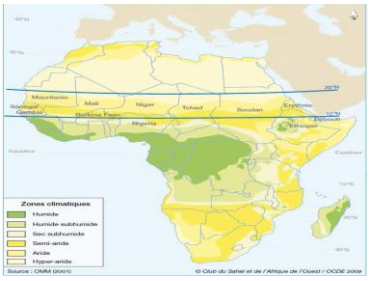
جغرافيا، تمتد المنطقة على طول يبلغ حوالي 5,900-5,400 كيلومتر من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، بعرض يتراوح بين 300 و1,000 كيلومتر، وتشمل أجزاء من دول مثل السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، الكاميرون، غامبيا، غينيا، وإريتريا في بعض التعريفات الواسعة.

بيئياً، تتميز بمناخ شبه قاحل حار مع هطول أمطار سنوية محدودة (100-600 مم، يتركز في موسم قصير)، وغطاء نباتي يتكون أساساً من السافانا الشوكية والأعشاب، مما يعرضها للتصحر المتسارع والجفاف المتكرر(IFAD, 2025,pp 1-10).

أما سياسياً وتنموياً، فتتبنى الأمم المتحدة تعريفاً مرناً يركز على التحديات المشتركة (الأمن، التنمية المستدامة، والصمود أمام المناخ)، من خلال الاستراتيجية المتكاملة للساحل (UNISS، التي أُقرت في 2013 ومحدثة ضمن خطة الدعم 2018-2030)، حيث تغطي 10 دول أساسية: السنغال، غامبيا، موريتانيا، غينيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، الكاميرون، ونيجيريا، هذا التعريف يهدف إلى تنسيق الجهود

الإنسانية والأمنية لمواجهة الإرهاب، الفقر، والنزوح المتزايد (Chesney ,2024, pp 1-15)؛ ويشكل المحدد البشري جزءاً جوهرياً من هوية المنطقة، حيث يتجاوز عدد السكان حالياً 150-200 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 500 مليون بحلول 2050، مع أعلى معدلات خصوبة عالمياً (أكثر من 5 أطفال للمرأة). يتميز السكان بتنوع عرقي وثقافي كبير (فولاني، طوارق، هوسا، عرب، وغيرهم)، وأكثر من 65% منهم تحت سن 25 عاماً، مما يمثل فرصة تنموية هائلة إذا تم استثمارها في التعليم والصحة، لكنه يزيد من الضغط على الموارد المحدودة بسبب الجفاف والنزاعات، مما أدى إلى نزوح أكثر من 5 ملايين شخص داخلياً. (IFAD, 2025,pp 1-10).

خريطة رقم01 : تبين الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي.



المصدر: Rapport d'étude N°3 perspective du sahel, DGRIS, septembre 2017

خريطة رقم 02: منطقة الساحل والدول الأفريقية حسب تصنيف الأمم المتحدة.



المصدر: أفروبوليسي،2023

2.2.البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الأفريقي

يُعد البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل الأفريقي محوراً حاسماً في الجيوسياسية العالمية، حيث يجمع بين أهمية جغرافية كجسر بين شمال أفريقيا وغربها ووسطها، وغني بالموارد الطبيعية، مما يجذب تنافساً دولياً متزايد؛ ففي الآونة الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات كبيرة، مثل حل تحالف G5 الساحل وتشكيل اتحاد دول الساحل (AES) بين مالي، بوركينا فاسو، والنيجر، الذي يهدف إلى تعزيز السيادة والأمن المشترك ضد الإرهاب، مع إنشاء قوة عسكرية مشتركة وإلغاء تأشيرات للأفارقة؛ **استراتيجياً**، تُشكل المنطقة بوابة للنفوذ في العمق الأفريقي، مع تصاعد التنافس بين قوى كبرى مثل فرنسا (التي انسحبت عسكرياً)، روسيا (عبر فاغنر/أفريكا كوربس)، الصين (استثمارات في البنية التحتية)، والولايات المتحدة الأمريكية (مكافحة الإرهاب)؛ **أمنياً**، تُساهم المنطقة في أكثر من 50% من الوفيات الإرهابية العالمية، مع انتشار جماعات ارهابية (تابعة للقاعدة) وداعش، مما يفاقم عدم الاستقرار ويؤثر على الهجرة والتجارة؛ **اقتصادياً**، غنية بالمعادن (ذهب، يورانيوم) والطاقة، مما يجعلها هدفاً للاستثمارات، لكنها تواجه تحديات مناخية وأمنية تحول دون الاستفادة الكاملة.

جدول رقم (01): يبين موارد الطاقة الرئيسية في دول الساحل الأفريقي

الدولة	موارد تقليدية	إمكانيات متجددة	التحديات الرئيسية
النيجر	يورانيوم (أكبر منتج)	طاقة شمسية عالية	نقص كهرباء (20% وصول)
تشاد	نفط (إنتاج يومي 100,000 برميل)	طاقة رياح وشمسية	نزاعات تحول دون الاستثمار
مالي	ذهب، غاز	مشاريع شمسية(Desert to Power)	أمني، جفاف
نيجيريا	نفط، غاز (أكبر في أفريقيا)	طاقة كهرومائية(12%)	تلوث، إرهاب
بوركينا فاسو	ذهب	طاقة شمسية وكهرومائية	فقر طاقوي

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على خرائط موارد الطاقة في أفريقيا، 2025.

3. القوى الخارجية في الساحل: عدسة و اقعية تنافسية

تُظهر تدخلات القوى الخارجية في منطقة الساحل الأفريقي نموذجاً واضحاً للواقعية التنافسية، حيث تسعى كل قوة إلى تعظيم مكاسبها النسبية، سواء في السيطرة على الموارد الاستراتيجية، أو تأمين طرق الهجرة والتجارة، أو منع انتشار الإرهاب الذي يهدد أمنها القومي (مورغانثاو، 1960، ص ص 25–50)؛ في السنوات الأخيرة، خاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية في مالي (2020-2021)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023)، شهدت المنطقة تحولات جذرية أدت إلى تراجع النفوذ الغربي التقليدي، وصعود قوى بديلة مثل روسيا والصين ودول الخليج، مستفيدة من السخط الشعبي ضد "الاستعمار الجديد" (والتز، 1979، ص ص 88–120). هذا التحول لم يكن عشوائياً، بل يعكس منطق توازن القوى الكلاسيكي: كلما ضعف فاعل، سعى آخر إلى ملئ الفراغ لتعزيز موقعه النسبي. يبرز هذا التنافس بشكل خاص في السيطرة على موارد حيوية مثل اليورانيوم (النيجر أكبر منتج أفريقي)، الذهب (مالي وبوركينا فاسو من أكبر المنتجين عالمياً)، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي كممر للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا وللجريمة المنظمة العابرة للحدود (فيلالون، 2021، ص ص 1–816)؛ كما أن انتشار الإرهاب، الذي يسبب أكثر من نصف الوفيات الإرهابية العالمية (حوالي 25,000 قتيل و6 ملايين نازح بحسب تقديرات 2025)، يُستخدم كذريعة للتدخلات، لكنه في الواقع يعزز من "معضلة الأمن" حيث يؤدي تعزيز وجود قوة واحدة إلى تفاقم التوترات ودفع المنافسين إلى التصعيد (شاربونو، 2021، ص ص 1805–1822).

في هذا السياق، يبرز تشكيل تحالف دول الساحل (AES) في 2024 وإطلاق قوته العسكرية المشتركة (FU-AES)كمحاولة إقليمية لإستعادة السيادة، معتمدة على شراكات واقعية مع روسيا والصين لمواجهة التهديدات دون شروط غربية، مما يعكس توازن قوى جديد يفضل المكاسب النسبية على التعاون الجماعي (بوشمامة، 2024، ص ص 1–20).

1.3. فرنسا: اللاعب التاريخي الذي يواجه تراجعاً جيوسياسياً

تظل فرنسا أبرز مثال على الواقعية التنافسية في الساحل واللاعب الخارجي الأكثر رسوخاً في المنطقة، حيث بنت وجودها العسكري والاقتصادي على إرث استعماري طويل، إذ تستند على روابط استعمارية تعود إلى القرن التاسع عشر، حيث كانت تسيطر على معظم الدول الساحلية ضمن إمبراطوريتها الأفريقية، واستمرت في الحفاظ على نفوذها عبر اتفاقيات عسكرية واقتصادية ما بعد الاستقلال (بيروز دي مونكلو، 2020، ص ص 1–312). ومع ذلك، أدت التدخلات الفرنسية، مثل عملية برخان (2022) التي نشرت آلاف الجنود لمكافحة الجماعات الإرهابية: تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM)وداعش في الساحل الكبير، وعملية سرفال (2013-2014) التي كانت تدخلاً سريعاً لوقف تقدم الإرهابيين في مالي وأدت إلى طرد المتطرفين من مدن رئيسية مثل تمبكتو وغاو، إلى تراجع حاد في نفوذها بعد الانسحاب الكامل من مالي (2022)، ثم النيجر (جانفي 2025)، وأخيراً تشاد (2025) (ويلين، 2025، ص ص 1–10). هذه العمليات، التي كلفت فرنسا أكثر من 1.2 مليار يورو سنوياً، كانت تهدف ظاهرياً إلى دعم الاستقرار، لكنها في الواقع كانت في جوهرها تحمي مصالح جيو-استراتيجية حيوية، مثل تأمين الوصول إلى اليورانيوم في النيجر الذي يغطي نحو 25-30% من احتياجات الطاقة النووية الفرنسية، ومنع انتشار الفوضى التي قد تهدد الأمن الأوروبي عبر تدفق المهاجرين غير الشرعيين (أكثر من 100,000 مهاجر سنوياً عبر الساحل نحو أوروبا)(Institute for Economics & Peace, 2025, pp. 20–25) .

ومع ذلك، أثار الوجود الفرنسي احتجاجات شعبية واسعة، رأت فيه استمراراً للاستعمار، مما أدى إلى انخفاض شعبيتها بنسبة تصل إلى 59% في استطلاعات الرأي في مالي و70% في النيجر بحسب تقارير 2025، وإلغاء عقود استخراج الموارد لشركات مثل أورانو بعد الانقلابات (أجالا، 2024، ص ص 1–5). في مواجهة هذا التراجع، الذي يعكس فشل "القوة الصلبة" في بيئة معادية، أعادت فرنسا تركيز جهودها على الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون مع الاتحاد الأوروبي، لمحاولة الحفاظ على مكانتها كقوة عالمية فاعلة في مكافحة الإرهاب، لكنها تواجه تنافساً متزايداً من روسيا (التي حلت محلها في النيجر) والصين، مما يجسد مفهوم "توازن القوى" حيث يملأ المنافسون الفراغ الذي يتركه اللاعب الضعيف (بن زينة، 2025، ص ص 5–15).

2.3. الولايات المتحدة الأمريكية: التركيز الأمني في مواجهة المنافسين

تركز الولايات المتحدة الأمريكية على مكافحة الإرهاب كأولوية واقعية قصوى في الساحل، مستندة إلى قيادة أفريقيا الأمريكية (أفريكوم) التي أُنشئت في 2007 لتعزيز الاستقرار الأفريقي ومنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية التي قد تهدد المصالح الأمريكية أو حلفاءها الأوروبيين (دورينغ، 2023، ص ص 1–288). أنشأت واشنطن أكبر قاعدة طائرات بدون طيار في أغاديز بالنيجر (قاعدة 201) بتكلفة تزيد عن 110 ملايين دولار، لجمع الاستخبارات والمراقبة على مساحة واسعة تغطي الساحل وغرب أفريقيا، مما ساعد في تنفيذ عمليات مضادة للإرهاب وتقديم مساعدات اقتصادية بلغت 156 مليون

دولار في 2020 بينما كانت 132 مليون في 2019 (الأمم المتحدة، 2025، ص ص 1–50). ومع ذلك، أدى الانقلاب في النيجر (2023) إلى الانسحاب الكامل في سبتمبر 2024، مع تجميد المساعدات العسكرية، مما أضعف نفوذها بشكل كبير وسمح لروسيا والصين بملئ الفراغ (أينا، 2025، ص ص 1–15). يعكس هذا الانسحاب حساباً واقعياً في ظل إدارة ترامب (التي عادت في 2025) التركيز على "أمريكا أولاً"، أصبحت التكاليف الباهظة للوجود العسكري في بيئة غير مستقرة تفوق المكاسب، خاصة مع انتشار الإرهاب (لوشت، 2025، ص ص 3–7). انخفاض الشعبية الأمريكية (15% في مالي، 9% في بوركينا فاسو بحسب استطلاعات 2025) يعكس تحديات في الحفاظ على التأثير، حيث تستغل روسيا السخط لتعزيز دعمها الشعبي السريع (82% في مالي)، مما يجسد "معضلة الأمن" حيث يؤدي انسحاب قوة إلى تصعيد أخرى (جيوتوزي، 2025، ص ص 1–8).

3.3. روسيا: الصعود السريع كبديل و اقعي

يمثل صعود روسيا أوضح تجسيد للواقعية التنافسية في الساحل، حيث شهد النفوذ الروسي في الساحل تزايداً دراماتيكياً في السنوات الأخيرة، مستفيداً من السخط المحلي ضد الغرب، حيث تحولت مجموعة فاغنر إلى "أفريكا كوربس" في 2025 تحت إشراف وزارة الدفاع الروسية مباشرة، مع نشر أكثر من 1,500 عنصر في مالي، 500 في بوركينا فاسو، ومئات في النيجر (كورنيغاي، 2020، ص ص 1–441).

إذ يعتمد النهج الروسي على تقديم دعم عسكري مباشر (تدريب، أسلحة، عمليات مشتركة ضد الإرهابيين) مقابل امتيازات اقتصادية في الذهب واليورانيوم والمعادن النادرة، مما يعزز مكاسب موسكو النسبية في مواجهة العقوبات الغربية بسبب حرب أوكرانيا (سليم، 2008، ص ص 120–145)؛ رغم الخسائر البشرية (مثل كمين جويلية 2024 الذي قتل 84 عنصراً في مالي)، نجحت روسيا في كسب تأييد شعبي كبير (82% في مالي، 75% في بوركينا فاسو بحسب استطلاعات 2025)، مستخدمة حملات إعلامية عبر وسائل التواصل تصل إلى ملايين المتابعين لتصوير نفسها كقوة "غير مشروطة" لا تفرض قيماً ديمقراطية (كامبو، 2025، ص ص 1–8)؛ هذا الصعود يعكس استراتيجية واقعية لتقويض الهيمنة الغربية، كما يصفها كينيث والتز في "نظرية السياسة الدولية"، حيث تعيد روسيا تأكيد مكانتها كقوة عالمية قادرة على الإبراز في مناطق بعيدة، لكنها تواجه انتقادات بأن وجودها يزيد من الهجمات الإرهابية في بعض المناطق، مما يجعلها بديلاً غير مستقر طويل الأمد (بوهيدل، 2022، ص ص 1–250)

4.3. الصين: التنافس الاقتصادي كأداة للنفوذ الطويل الأمد

تركز الصين على "**دبلوماسية المحفظة**" كنهج واقعي يعتمد على الاستثمارات الاقتصادية لتأمين مكاسب نسبية طويلة الأمد، دون تدخل سياسي مباشر (دونيلي، 2025، ص ص 1–25)؛ في الساحل، استأنفت الشركات الصينية مثل غانفينغ ليثيوم (Ganfeng Lithium) استخراج الليثيوم في مالي واليورانيوم في النيجر بعد إلغاء الامتيازات الغربية، مع استثمارات في المناجم والطاقة المتجددة (مثل

مشاريع الطاقة الشمسية في تشاد) (أجالا، 2024، ص ص 1–5)؛ إذ تقدم بكين قروضاً ميسرة ومشاريع بنية تحتية ضخمة (طرق، سكك حديدية)، مما يمنحها نفوذاً سياسياً دون شروط ديمقراطية، كما في مبادرة الأمن العالمي التي تعهدت بتقديم عدة ملايين دولار موجهة لتدريب جنود العديد من الدول الإفريقية (فينتوري، 2019، ص ص 1–160)؛ هذا النهج يتنافس مع الغرب بفعالية، مستغلاً الفراغ الفرنسي والأمريكي، لكنه يواجه مخاطر مثل فخ الديون، حيث قد تسيطر الصين على أصول هذه الدول إذا فشلت في السداد، كما يحذر خبراء في دراسات الجيوسياسية (بوشمامة، 2024، ص ص 1–20)؛ في النهاية، يعكس الدور الصيني تحولاً في توازن القوى نحو آسيا، حيث أصبحت بكين أكبر شريك تجاري للدول الساحلية (مجلس العلاقات الخارجية، 2021، ص ص 1–30؛ أمور، 2013، ص ص 1–14).

5.3. دول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر) وتركيا: اللاعبون الإقليميون ذوي النفوذ المتزايد

تتدخل دول الخليج وتركيا بقوة واقعية لتعزيز نفوذها الأيديولوجي والاقتصادي، مستفيدة من روابط دينية وثقافية وحتى تجارية مشتركة مع السكان المسلمين الذين يشكلون أغلبية في المنطقة، وتسعى إلى تعزيز نفوذها الأيديولوجي والسياسي لمواجهة منافسين إقليميين مثل إيران أو حتى الجزائر في بعض الجوانب (لاشر، 2025، ص ص 1–7)؛ على سبيل المثال، تلعب **الإمارات** دوراً بارزاً من خلال تقديم دعم عسكري مباشر للجيوش الساحلية، مثل تدريب قوات في مالي وبوركينا فاسو وتزويدها بمعدات حديثة، إضافة إلى استثمارات في الزراعة والطاقة المتجددة لتعزيز الروابط الاقتصادية، مما يمنحها نفوذاً استراتيجياً في مواجهة انتشار الإرهاب الذي قد يهدد مصالحها غير مباشرة عبر تدفق المهاجرين أو التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط (ثورستون، 2024، ص ص 1–10)؛أما **السعودية**، فتركز على النفوذ الأيديولوجي من خلال نشر التعليم الديني والمساعدات الإنسانية، مثل بناء مساجد ومدارس في النيجر وتشاد، بالإضافة إلى استثمارات في المعادن والطاقة لتأمين إمدادات مستقبلية، مستفيدة من موقعها كقائد للعالم الإسلامي لتعزيز تحالفات مع الأنظمة العسكرية الجديدة بعد الانقلابات (ديفيز، 2025، ص ص 1–12)؛ **قطر**، بدورها، تتبنى نهجاً مشابهاً لكن مع تركيز أكبر على الدبلوماسية الناعمة، من خلال قنوات إعلامية مثل الجزيرة لدعم الرأي العام منطقة الساحل الإفريقي، واستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية في موريتانيا والسنغال، مما يساعدها في مواجهة نفوذ تركيا أو دول أخرى في المنطقة؛ أما **تركيا**، فتوسع نفوذها بشكل ملحوظ منذ 2010، مستغلة الفراغ الغربي لتصبح شريكاً اقتصادياً رئيسياً عبر تصدير أسلحة متطورة مثل "درونات بيرقدار" المستخدمة في عمليات مكافحة الإرهاب في مالي والنيجر، إضافة إلى مشاريع بنية تحتية مثل بناء طرق ومستشفيات في بوركينا فاسو، مما يعكس استراتيجيتها الواقعية لتعزيز دورها كقوة "وسطى" في الجيوسياسية الأفريقية، معتمدة على روابط تاريخية عثمانية ودينية لكسب تأييد شعبي (بن زينة، 2025، ص ص 5–15)؛ هذا التنافس الإقليمي يعزز من تعقيد الصراعات المحلية، حيث تسعى كل دولة إلى مكاسب نسبية في منطقة غنية بالفرص الاقتصادية

والاستراتيجية، لكنه قد يؤدي إلى تفاقم التوترات إذا لم يتم تنسيقه مع الجهود الإقليمية مثل AES (بياسوتي، 2019، ص ص 1–20).

4. القوى الخارجية في الساحل الإفريقي : عدسة ليبرالية تعاونية

على الرغم من الدوافع الواقعية التنافسية، فإن العديد من القوى الخارجية تتبنى أيضاً مقاربات ليبرالية تعاونية في الساحل، مدفوعة بالاعتقاد بأن الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة يخدم المصالح العالمية والإقليمية المشتركة، مستندة إلى مبادئ الاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية كما طورها روبرت كيوهان وجوزيف ناي (Robert Keohane & Joseph Nye) في نظريتهما عن "الاعتماد المتبادل المعقد" (كيوهان وناي، 1977، ص ص 20–50)؛ هذه المقاربات تأتي في سياق تحديات إنسانية هائلة، مثل الأزمات الإنسانية الناتجة عن الصراعات والكوارث الطبيعية، حيث يبلغ عدد النازحين أكثر من 6 ملايين شخص ويحتاج أكثر من 30 مليون إلى مساعدات غذائية طارئة بحسب تقارير 2025، مما يجعل التعاون ضرورياً لمعالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر والتغير المناخي الذي يفاقم التصحر ونقص المياه (الأمم المتحدة، 2025، ص ص 1–30).

في السنوات الأخيرة، رغم الانسحابات العسكرية الغربية والصعود الروسي-الصيني، استمرت المبادرات التعاونية مثل خطة الدعم المتكاملة للساحل (UNISS 2018-2030) التي تهدف إلى بناء القدرات المحلية من خلال استثمارات في التعليم والصحة والزراعة، مع التركيز على دور المؤسسات الدولية في تيسير المكاسب المطلقة لجميع الأطراف (الاتحاد الأفريقي، 2025، ص ص 1–20)؛ ومع ذلك، يواجه هذا النهج تحديات مثل تراجع التمويل الغربي بعد الانقلابات، حيث انخفضت المساعدات الأوروبية بنسبة 20% في 2024-2025، مما يعكس تداخلاً مع الدوافع الواقعية حيث يصبح التعاون مشروطاً باستقرار الأنظمة السياسية (البرلمان الأوروبي، 2025، ص ص 1–15)؛ في النهاية، يساهم النهج الليبرالي في تعزيز الحكم الراشد وحقوق الإنسان، لكنه يتطلب تنسيقاً أفضل مع الجهود الإقليمية مثل تلك التي يقودها الاتحاد الأفريقي لضمان استدامة التنمية في منطقة تواجه أعلى معدلات نمو سكاني عالمياً (أكثر من 2.5% سنوياً) (الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، 2025، ص ص 1–25).

1.4. الأمم المتحدة:

تُعد الأمم المتحدة مثالاً بارزاً على الليبرالية التعاونية، حيث قادت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) جهوداً ضخمة لحفظ السلام، وحماية المدنيين، ودعم العملية السياسية، وبناء القدرات، رغم انتهائها في 2023 بطلب الحكومة المالية بعد تصاعد التوترات مع الجيش الروسي (مؤسسة العلم والسياسة، 2025، ص ص 1–20)؛ إنّ الأمن الجماعي يركز على استعادة السلام والاستقرار كهدف مشترك للمجتمع الدولي، من خلال نشر آلاف الحافظين للسلام وتنسيق مع الاتحاد الأفريقي لمواجهة الجماعات الإرهابية، مع تعهدات في اجتماعات 2025 بتعزيز التنسيق الثلاثي مع الاتحاد الأوروبي لدعم الحلول الأفريقية (مركز التنمية الأوروبي، 2025، ص ص 1–

15)؛ في حين التنمية المستدامة تشمل برامج التنمية، والمساعدات الإنسانية، ودعم الحكم الراشد، وحقوق الإنسان، مثل مشاريع الاستراتيجية المتكاملة للساحل (UNISS) التي استثمرت ملايين الدولارات في التعليم والصحة لأكثر من 10 ملايين شخص في 2024-2025 (مجموعة الأزمات الدولية، 2025، ص ص 1–10)، وبناء المؤسسات يدعم الهياكل الحكومية والقضائية والأمنية في دول الساحل، من خلال تدريب الشرطة والقضاة لتعزيز سيادة القانون، رغم تحديات مثل نقص التمويل الذي انخفض بنسبة 15% بعد الانسحابات الغربية (أماني أفريقيا، 2025، ص ص 1–12).

2.4. الاتحاد الأوروبي:

يُعد الاتحاد الأوروبي شريكاً رئيسياً لدول الساحل، ويركز على مقاربة شاملة تتضمن الأمن والتنمية، مستنداً إلى شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأفريقي كما أكد في قمة 2025 التي ركزت على السلام والأمن المشتركين (فيجن أوف هيومانيتي، 2025، ص ص 1–50)؛ والمساعدة الإنمائية تشمل تقديم مساعدات مالية ضخمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل صندوق الطوارئ لأفريقيا الذي خصص أكثر من 3 مليارات يورو من 2020-2025 لمشاريع في الزراعة والتعليم (الاتحاد الأوروبي، 2025، ص ص 1–15)، وإنّ بناء القدرات الأمنية يشمل تدريب القوات الأمنية المحلية (مثل بعثتي الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي والنيجر)، حيث درب أكثر من 20,000 جندي لمواجهة الإرهاب، رغم إنهاء بعض الاتفاقيات مع النيجر في 2023 بسبب الانقلاب (مؤسسة تشاتام هاوس، 2025، ص ص 1–30)، أما التعاون الإقليمي فإنه يدعم مبادرات مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) لتعزيز التعاون الأمني والإنمائي الإقليمي، مع مساهمة في قوات حفظ السلام رغم الانسحابات الجزئية لدولAES (مجلة الشؤون الدولية، 2025، ص ص 1–20)، أما مكافحة الهجرة غير الشرعية تركز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال التنمية والاستقرار، مثل مشاريع لخلق فرص عمل للشباب في المناطق الحدودية (مجلة الدراسات التشريعية، 2025، ص ص 335–362).

3.4. الاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقليمية:

تُظهر هذه المنظمات الإقليمية التزاماً بالتعاون الأفريقي لحل المشاكل الأفريقية، مستندة إلى مبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" كما أكد في اجتماعات 2025 مع الأمم المتحدة (International Studies Review, 2025, pp. 1–25)؛ الأمن الجماعي الإقليمي يشمل نشر قوات حفظ سلام إقليمية، ومبادرات الوساطة، وآليات الإنذار المبكر، مثل قوة AES المشتركة بـ:5000 جندي لمواجهة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان (International Institute for Strategic Studies, 2025, pp. 1–15) ، أما التكامل الاقتصادي يعزز التجارة البينية والاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال اتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية *(AfCFTA)* التي تهدف إلى زيادة التجارة داخل أفريقيا بنسبة 50% بحلول 2030 .(African Union, 2025) بناء القدرات يدعم الدول الأعضاء في بناء مؤسساتها وتعزيز حوكمتها، مثل برامج التدريب للقضاء والإدارة في مالي والنيجر.

4.4. المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة:

تشارك الآلاف من المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية في تقديم المساعدات الإنسانية، وتنفيذ مشاريع التنمية، والدفاع عن حقوق الإنسان في الساحل، مستندة إلى مبادئ التعاون الدولي لمعالجة الأزمات (Foreign Policy Research Institute, 2025, pp. 1–15) ؛ المساعدة الإنسانية تشمل الاستجابة للأزمات الإنسانية الناتجة عن الصراعات والكوارث الطبيعية، مثل توزيع الغذاء والأدوية لأكثر من 20 مليون شخص في 2025 (Kalamos, 2025, pp. 1–20) ؛ أما التنمية المحلية تدعم المجتمعات المحلية في مجالات التعليم والصحة والزراعة، مثل مشاريع لتحسين الزراعة المستدامة في بوركينا فاسو لمواجهة الجفاف (Scientific Research Publishing, 2025, pp. 1–15) ، والدعوة تشمل تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى المساءلة.

5. التفاعل (و اقع هجين):

يتسم النظام الدولي بطبيعة متشابكة يغلب عليه الاندماج المعقد بين الدوافع المتعارضة، حيث يلتقي المنظور الواقعي التنافسي بالتوجه الليبرالي التعاوني في منطقة الساحل الإفريقي ليتشكل واقعاً هجيناً يعبر عن تعقيد الديناميكيات السياسية الحديثة، مستنداً إلى مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد" الذي يجمع بين التنافس على المكاسب النسبية والسعي للمكاسب المطلقة عبر المؤسسات، كما طوره روبرت كيوهان وجوزيف ناي في سياق العلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية (كيوهان وناي، 1977، ص ص 20–50)؛ فخلال الفترة الأخيرة، ووسط تقدم الشراكات الروسية-الصينية وتراجع اللاعبين الغربيين، كشفت الفعاليات مثل لقاء الاتحاد الأفريقي مع نظيره الأوروبي عام 2025 (الذي أبرز التعاون في مجالي السلم والأمن) كيف يعيق التنافس الجهود التعاونية، إذ انخفض الدعم المالي الأوروبي لبرامج التنمية بنسبة 20% بسبب الشروط السياسية، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية مع ملايين النازحين وأكثر من 30 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، 2025، ص ص 1–30)؛ هذا الواقع الهجين غير مستقر، إذ يتطور مع التحديات العابرة للحدود مثل التغير المناخي الذي يفاقم النزاعات على الموارد، حيث يُقدر أن نسبة كبيرة من الصراعات في الساحل مرتبطة بالجفاف والتصحر، مما يجعل النهج الهجين ضرورياً لدمج القوة الصلبة (كالعمليات العسكرية) مع القوة الناعمة كبرامج UNISS ؛ ومع ذلك، يواجه هذا النمط عقبات مثل غياب التنسيق الفعال بين الجهات الدولية والإقليمية، إذ أدى التنافس الفرنسي-الروسي في مالي إلى ازدواجية الجهود وتضارب المصالح، ما حال دون تحقيق أهداف مستدامة مثل خطة الدعم المتكاملة للساحل (2018-2030) (شاربونو، 2021، ص ص 1805–1822).

في النهاية، يتطلب الواقع الهجين إرادة سياسية لتحويل التنافس إلى تعاون، كما في إنشاء قوة AES المشتركة التي تجمع بين السيادة الإقليمية والدعم الخارجي، لضمان استدامة التنمية في منطقة تشهد

نمواً سكانياً سريعاً يتجاوز 2.5% سنوياً، ويبرز هذا الواقع الهجين في عدة جوانب، أبرزها التعاون الذي يجري تحت مظلة التنافس الخفي، حيث تتقاطع الدوافع الواقعية التنافسية (البراغماتية) مع المبادرات الليبرالية التعاونية (المساعي الجماعية)، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1.5. التعاون تحت مظلة التنافس:

قد تنخرط الكيانات الدولية في مشاريع مشتركة (كالتصدي للإرهاب الجماعي أو الإغاثة الإنسانية) لكن بأهداف براغماتية خفية، مثل صيانة المنافع الخاصة أو اكتساب التأثير، كما في إسناد الاتحاد الأوروبي لحملات تطوير المهارات الأمنية في مالي على الرغم من انسحاب القوات الفرنسية، إذ خصص أكثر من 200 مليون يورو خلال 2024-2025 لتجهيز 20,000 عنصر، لكن مع متطلبات مرتبطة بمنع التدفقات غير النظامية نحو القارة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي، 2025، ص ص 1–15)؛ ويبرز هذا التكامل المختلط كيف تستفيد الكيانات من الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة للوصول إلى غايات منافسة، إذ أدى الإسناد الروسي للقوات المحلية إلى تعميق الترابط مع الاتحاد الأفريقي في تشكيل قوة AES، لكنه أثار قلقاً أوروبياً من توسع التسليح الروسي بالإقليم (ويلين، 2025، ص ص 1–10)؛ ومع ذلك، يؤدي هذا الاندماج إلى زيادة الفعالية في بعض الحالات، مثل البرامج الوقائية المشتركة ضد الأوبئة في النيجر التي ربطت بين الإمدادات الأمريكية والصينية، ما خفف من الاضطرابات الطبية أثناء المنازعات (الأمم المتحدة، 2025، ص ص 1–20)؛ وفي الختام، يبقى التكامل تحت غطاء الخصومة عرضة للانهيار، إذ قد ينقلب إلى خلاف إذا اختلت الظروف، كما وقع في مغادرة الغرب لتحالف G5 Sahel عقب إنشاء AES(أينا، 2025، ص ص 1–15).

2.5.استغلال المؤسسات:

يمكن للكيانات الرئيسية الاستفادة من الهيئات العالمية أو المحلية للوصول إلى أغراض براغماتية، مثل اللجوء إلى الرفض في مجلس الأمن لإيقاف قرارات لا تناسب المنافع، أو تخصيص الإعانات الإنمائية لدول محددة مقابل تأييد سياسي، كما في استغلال روسيا للاتحاد الأفريقي لتبرير حضورها العسكري في مالي كعنصر من "التعاضد الأفريقي" (سليم، 2008، ص ص 120–145)؛ و يتجلى هذا الاستغلال في دعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع التقدم في الساحل (أكثر من 3 مليارات يورو بين 2020-2025)، الذي يرتبط بمتطلبات التصدي للتدفقات غير النظامية، ما يحول الهيئات إلى وسيلة للمنافع المحدودة على الرغم من طبيعتها الجماعية (البرلمان الأوروبي، 2025، ص ص 1–20)؛ ومع ذلك، يساهم هذا الاندماج في تعزيز الثبات في جوانب محددة، مثل استخدام الصين للأمم المتحدة في خطة الأمن العالمي لتقديم تجهيز أمني، ما ساعد في تعزيز الإمكانيات الداخلية دون تدخل صريح. وعليه، يؤدي هذا الاستغلال إلى تعزيز الاعتراف الدولي بالمساعي البراغماتية، لكنه يعرض الهيئات لمخاطر الجمود إذا اشتد الخصام.

3.5.تأثير التنافس على التعاون:

يمكن للخصومة بين الكيانات الخارجية (مثل الخصام الفرنسي الروسي في مالي) أن تضعف المساعي الجماعية، وتفرق دول الساحل الإفريقي، وتعرقل ترتيبات الحماية والتقدم، كما في تفكك اتحاد G5 Sahel بسبب الاختلافات بين الإسناد الغربي والروسي (ديفيز، 2025، ص ص 1–12)؛ و يتجلى هذا التأثير في انكماش الدعم المالي لخطط UNISS بعد المغادرات الغربية، إذ تراجعت الإعانات بنسبة 15% عام 2025، ما أدى إلى تعميق الاضطرابات الإنسانية (Institute for Economics & Peace, 2025, pp. 20–25)؛ ومع ذلك، قد يشجع الخصام على تحسين الترابط في حالات معينة، مثل الترتيب بين الاتحاد الأوروبي والأفريقي في لقاء 2025 للتصدي للإرهاب الجماعي (الاتحاد الأفريقي، 2025، ص ص 1–20).

في الآخر، يستوجب تقليل هذا التأثير وسائل ترتيب أكثر متانة، مثل معاهدات ثلاثية بين الأمم المتحدة والكيانات الرئيسية (مجموعة الأزمات الدولية، 2025، ص ص 1–10).

4.5. دول الساحل الإفريقي كلاعبين:

ليست كيانات منطقة الساحل الإفريقي مجرد مستقبلين خاملين للمساعي الخارجية، بل تسعى هذه الكيانات، رغم محدوديتها، للاستفادة من الخصومة بين الكيانات الخارجية لنيل أقصى الإعانات أو الإسناد، أو لتخفيف الارتباط بكيان واحد، كما في ترتيب النيجر لروابط مع روسيا والصين بعد إبعاد الغرب، ما عزز استقلاليتها لكن زاد من الاعتماد الاقتصادي للقروض الصينية (بن زينة، 2025، ص ص 5–15).

يبرز هذا الدور الفعال في إنشاء AES كمسعى لإسترداد التحكم في المسار المحلي، مع الاستفادة من الإسناد الروسي لتقوية الوحدات العسكرية دون متطلبات ديمقراطية أوروبية (بوهيدل، 2022، ص ص 1–250)؛ ومع ذلك، يتعرض هذا الاستغلال لمخاطر مثل تعميق الإفساد أو الاعتماد الزائد، كما في مالي حيث أسفر الإسناد الروسي عن ارتفاع الانتهاكات لحقوق الإنسان وفق إحصاءات 2025 (لوشت، 2025، ص ص 3–7)؛ في الختام، يدعم دور كيانات منطقة الساحل الإفريقي النمط المركب، حيث تتحول إلى عناصر حاسمة في توازن المنافع (ثورستون، 2024، ص ص 1–10).

جدول رقم (02): أمثلة على التفاعل الهجين بين الو اقعية والليبرالية في الساحل

الجانب	الو اقعية التنافسية	الليبرالية التعاونية	التفاعل الهجين
مكافحة الإرهاب	دعم روسي عسكري مقابل موارد	بعثات أممية لحفظ السلام	استخدام روسيا لمؤسسات أفريقية لشرعنة وجودها
التنمية الاقتصادية	قروض صينية للسيطرة على أصول	مساعدات أوروبية للتنمية	شروط أوروبية على قروض لمكافحة هجرة
بناء القدرات	تدريب أمريكي لمراقبة منافسين	تدريب أوروبي للحكم الرشيد	دمج تدريب روسي مع برامج أممية
التعاون الإقليمي	تنافس غربي-روسي في AES	دعم الاتحاد الأفريقي للتكامل	استخدام AES لتوازن بين الشركاء الخارجيين

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تقارير ودراسات 2025.

خاتمة:

يُجسّد إقليم الساحل الأفريقي نموذجاً حياً للتعقيد الذي يميز العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يلتقي التنافس الواقعي الشديد على الموارد والنفوذ مع الحاجة الملحة إلى التعاون الليبرالي لمواجهة التحديات العابرة للحدود. أظهرت الدراسة أن الواقع في المنطقة لا ينحصر في إحدى العدستين النظريتين، بل يتشكل في نمط هجين يجمع بين تعظيم المكاسب النسبية (السيطرة على اليورانيوم والذهب وممرات التجارة) وبناء المكاسب المطلقة عبر المؤسسات الدولية والإقليمية (برامج التنمية وحفظ السلام).

إن تراجع النفوذ الغربي التقليدي وصعود الشراكات الروسية والصينية ودول الخليج أنتج تحولات كبرى، أبرزها تشكيل تحالف دول الساحل (AES) وقوته العسكرية المشتركة، في محاولة لإستعادة السيادة مع الاستفادة من الدعم الخارجي دون شروط سياسية صارمة، غير أن هذا النمط الهجين يبقى غير مستقر، إذ يعاني من غياب التنسيق الفعال، والتركيز المفرط على الأمن على حساب التنمية الشاملة، والتأثير السلبي للتغير المناخي الذي يفاقم النزاعات على الموارد والنزوح.

من أجل تجاوز هذه التحديات وتحويل التنافس إلى شراكة متوازنة، تُقترح التوصيات التالية:

- **إنشاء آلية تنسيق دائمة:** تجمع الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي وتحالف AES ، لتجنب ازدواجية الجهود وتضارب المصالح.
- **إعادة توجيه التمويل:** بحيث يُخصص ما لا يقل عن 60% من المساعدات الخارجية للتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة (تعليم، صحة، زراعة مقاومة للجفاف، فرص عمل للشباب).
- **احترام السيادة مع بناء القدرات المحلية** : من خلال تقديم الدعم الأمني والعسكري دون شروط سياسية مسبقة، مع التركيز على تمكين الجيوش والشرطة المحلية لتحقيق الاستقلالية التدريجية.
- **اعتبار التغير المناخي أولوية:** عبر تمويل مشاريع كبرى لإدارة المياه ومكافحة التصحر ودعم الزراعة الذكية مناخياً.
- **تمكين دول الساحل فعلياً** : في صياغة وتنفيذ البرامج الدولية، مع إعطاء دور قيادي لتحالف AES في التنسيق الأمني والتنموي الإقليمي.
- **إنشاء آليات مراقبة مستقلة:** لمتابعة استخدام المساعدات وتأثيرها على الحقوق والاستقرار، مع نشر تقارير دورية علنية لتعزيز الثقة.

إن تطبيق هذه التوصيات – ولو جزئياً – قادر على تحويل الواقع الهجين من مصدر توتر إلى ديناميكية إيجابية، تضع مصالح شعوب الساحل في المقام الأول، وتؤسس لإستقرار مستدام وسلام شامل في منطقة تُعدّ من أكثر بؤر عدم الاستقرار في العالم.

قائمة المراجع

- أجالا، أولايينكا. (2024). التنافس على الساحل: لماذا تهتم فرنسا وروسيا والصين والولايات المتحدة بالمنطقة .
- أمور، لورانس أيدا. (2013). دور الجزائر في الأزمة الأمنية الساحلية، *Ubiquity Press*، المجلد 2، العدد 02.
- أينا، فولاهانمي. (2025). تحالف دول الساحل والتراجع الديمقراطي، *Society* ، العدد 01.
- بوقارة، حسين .(2021). *التحولات السياسية في الفكر الاستراتيجي بين تحقيق التراكم المعرفي والاستجابة لمتطلبات علاقات القوة* (ط. 1). دار إمل للنشر والتوزيع.
- بوشمامة، محمد أمين .(2024). *التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الإفريقي*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- بن زينة، محمد علي .(2025). *رسالة السياسة الخارجية الجزائرية في الساحل الإفريقي: التحديات والفرص*، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بن زينة، محمد علي. (2025). العلاقات الدولية. مجلة الدراسات التشريعية (Journal of Legislative Studies)، المجلد 31، العدد 2.
- بوهيدل، رضوان .(2022). *جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي*. مركز الكتاب الأكاديمي.
- دحموح، طاهر. (2018). الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي. *مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 16.
- سليم، محمد السيد .(2008). *تحليل السياسة الخارجية: النظرية والتطبيق* (ط. 1). دار النهضة العربية.
- شاربونو، برونو. (2021). الحكم في مواجهة التمرد في الساحل. مجلة الشؤون الدولية (International Affairs)، المجلد 97، العدد 6.
- African Union. (2025). *African Continental Free Trade Area (AfCFTA)*.
- Biasutti, M. (2019). Rainfall trends in the African Sahel: Characteristics, processes, and causes. *WIREs Climate Change*, 10(4), e591.
- Dunne, T., Kurki, M., & Smith, S. (Eds.). (2013). *Théories des relations internationales : Spécialisation et diversité*.
- IFAD. (2025). *Sahel : Rapport sur les défis démographiques et de développement*. Fonds International de Développement Agricole.
- Institute for Economics & Peace. (2025). *Global Terrorism Index 2025*. Vision of Humanity.
- Keohane, R. O., & Nye, J. S. (1977). *Power and interdependence: World politics in transition*. Little, Brown.
- Kant, I. (1952). *Projet de paix perpétuelle*.
- Morgenthau, H. J. (1960). *Politics among nations: The struggle for power and peace* (3rd ed.).
- United Nations. (n.d.). *Géographie du Sahel*. Stratégie intégrée des Nations Unies pour le Sahel (UNISS).
- Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Addison-Wesley.